

Distr.: General
6 November 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والعشرون
١٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦ *

كينيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-19919 041214 051214



* 1 4 1 9 9 1 9 *

أولاً - المنهجية وعملية التشاور الواسعة النطاق

١ - مكتب المدعي العام ووزارة العدل هما المسؤولان عن تنسيق الاستعراض الثاني لكينيا وإعداده ومتابعته في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد أُعد هذا التقرير تحت القيادة الاستراتيجية للجنة الاستشارية المعنية بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (اللجنة الاستشارية). وتتألف هذه اللجنة، التي يرأسها مكتب المدعي العام ووزارة العدل، من موظفين حكوميين رفيعي المستوى وممثلين عن منظمات من المجتمع المدني ولجان مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان.

٢ - وعقد اجتماع استشاري أولي للجنة الاستشارية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقدت الجهات المعنية الرئيسية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية فضلاً عن مكتب اللجان العليا لحقوق الإنسان اجتماعاً تحضيرياً بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني. وقدمت وكالات حكومية آخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال استعراض كينيا الأول. وشُكلت لجنة فرعية لجمع المعلومات وإعداد مشروع تقرير. وجرت الموافقة على ذلك في محفل حضرته جميع الجهات المعنية الرئيسية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهذا التقرير هو ثمرة مشاورات جرت على نطاق واسع بين هيئات مختلفة داخل الحكومة وخارجها.

ثانياً - الإطار المعياري والمؤسسي

الدستور

٣ - إن أهم إنجاز تحقق منذ الاستعراض الدوري الشامل الأول هو سن دستور جديد في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، صوت عليه أكثر من ٦٧ في المائة من الكينيين في استفتاء عام. وقد فسخ المجال الدستور الجديد القائم على الحقوق لوضع إطار دستوري وقانوني ومؤسسي متين من أجل النهوض بحقوق الإنسان في كينيا. ويتضمن الفصل الرابع من الدستور شرعة حقوق واسعة وتقدمية، وهي تسري على جميع القوانين وتلزم جميع أجهزة الدولة وجميع الأشخاص. ويُلزم كل جهاز تابع للدولة بمراعاة جميع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق وباحترامها وحمايتها وتعزيزها وإعمالها. وتنص شرعة الحقوق على الأعمال التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ بما فيها الحقوق في السكن اللائق الذي يسهل الحصول عليه، والمياه النظيفة والمأمونة، والضمان الاجتماعي، والعلاج الطبي في حالة الطوارئ، والتحرر من الجوع، والحق في الغذاء الكافي.

٤- وتحدد المادة ١٠ القيم والمبادئ الوطنية للحكومة، من قبيل المساواة، وعدم التمييز، وحماية الفئات المهمشة، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، والمساءلة ومشاركة الشعب، وهي قيم ومبادئ تُلزم بها جميع أجهزة الدولة ويُلزم بها جميع الأشخاص، ويجب إدماجها في جميع المسائل المتعلقة بالحكومة. وتغطي الأحكام الدستورية الأخرى، التي تؤثر تأثيراً كبيراً في مدى التمتع بحقوق الإنسان في البلد، ما يلي: الأرض، والجنسية والمواطنة، ونظام لتفويض سلطات الحكم يعزز مشاركة الشعب في التنمية، وحماية الأقليات والفئات المهمشة، وتقاسم الموارد بصورة عادلة.

٥- وتماشياً مع الأحكام الدستورية، أنشئت عدة مؤسسات قوية لحماية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعمها. وهذه المؤسسات هي: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا، واللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، ولجنة إقامة العدالة، واللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود، ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد، والهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة، والمكتب المستقل لمدير النيابة العامة.

٦- وكرس الدستور مبدأ فصل السلطات. وتتألف السلطة التنفيذية الوطنية من الرئيس، ونائب الرئيس، ومجلس الوزراء. وتنص المادة ٩٣(١) على تشكيل البرلمان من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وتضم الجمعية الوطنية ٢٩٠ عضواً منتخباً و٤٧ امرأة و١٢ عضواً معيناً يمثلون مصالح خاصة، بما في ذلك مصالح الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، ورئيس الجمعية الوطنية. ويتألف مجلس الشيوخ من ٤٧ عضواً منتخباً، و١٦ امرأة معينة، وعضوين يمثلان الشباب، وعضوين يمثلان الأشخاص ذوي الإعاقة، ورئيس مجلس الشيوخ.

٧- وينص الدستور على وجود جهاز قضائي يتمتع بصلاحيات كافية لتأكيد سيادة الدستور ولفرض احترام حقوق الإنسان وضمان اتساق التشريعات والإجراءات الحكومية مع أحكام الدستور. وأدت الإصلاحات القضائية التي جرت في السنوات القليلة الماضية إلى إحداث تحسينات كبيرة في مجال إقامة العدالة، مما زاد من تعزيز فرص لجوء أفراد الشعب إلى العدالة. وتحظى كينيا أيضاً بمنظمات مجتمع مدني مفعمة بالنشاط تواصل المساهمة بشكل مفيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها.

التشريعات

٨- من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سُنَّت التشريعات الأساسية التالية: قانون خدمة الشرطة الوطنية لعام ٢٠١١، وقانون القيادة والنزاهة لعام ٢٠١٢، وقانون الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة لعام ٢٠١٢، وقانون اللجنة المعنية بخدمة الشرطة الوطنية لعام ٢٠١١، وقانون المواطنة الكينية والمهجرة رقم ٢ لعام ٢٠١١، وقانون الأراضي، وقانون الملكية الزوجية لعام ٢٠١٤، وقانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام ٢٠١١، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠، وقوانين حكومات المقاطعات، وقانون

الأحزاب السياسية لعام ٢٠١١، وقانون الانتخابات لعام ٢٠١١، وقانون الخدمة القضائية لعام ٢٠١١، وقانون المحكمة العقارية والبيئية لعام ٢٠١١، وقانون التعليم الأساسي لعام ٢٠١٣، وقانون الوقاية والحماية والمساعدة فيما يخص المرشدين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة، لعام ٢٠١٢، وثلاثة قوانين بشأن لجنة حقوق الإنسان سُنت في عام ٢٠١١، وقانون حماية الضحايا لعام ٢٠١٤.

٩- وتشمل التشريعات الأساسية الأخرى التي يجب سنّها في السنة القادمة ما يلي: مشروع قانون الأشخاص مسلوبو الحرية لعام ٢٠١٢، ومشروع قانون تعزيز تمثيل الفئات المهمشة (٢٠١٥) ومشروع قانون أراضي المجتمعات المحلية (٢٠١٥).

الفقه القضائي

١٠- أصدرت المحاكم في كينيا عدداً من الأحكام الهامة التي استشهدت بشكل مباشر بالأحكام الدستورية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت كينيا دولة طرفاً فيها، من أجل دعم مختلف الحقوق بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن الاطلاع على القضايا التي فصلت فيها المحاكم على العنوان التالي: kenyalaw.org.

السياسات

١١- منذ عام ٢٠١٠، صاغت الحكومة سياسات ترمي إلى تعزيز تمتع شعب كينيا بالحقوق وجعل شرعة الحقوق واقعاً ملموساً بالنسبة إلى الأغلبية. وتشمل هذه السياسات ما يلي: السياسة العامة وخطّة العمل الوطنيتين بشأن حقوق الإنسان، والسياسة الوطنية الكينية للشباب، والسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية، والسياسة التعليمية الكينية، والسياسة الوطنية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وسياسة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسياسة الوطنية بشأن الإعاقة، والسياسة الوطنية الكينية للتنمية الاجتماعية، وسياسة الصحة العقلية، والسياسة السكانية لأغراض التنمية الوطنية، والسياسة الوطنية للحفاظ على الحياة البرية وإدارتها، والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، والسياسة الوطنية للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ثالثاً- حالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٢- الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان: تلتزم كينيا بالوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها. وقد نفذت الحكومة معظم التوصيات التي قُبِلت خلال الاستعراض الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

١٣ - تقديم التقارير: واصلت كينيا أيضاً تقديم تقارير شاملة في موعدها إلى هيئات المعاهدات واللجان المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن مختلف المعاهدات التي صادقت عليها. ومنذ إجراء الاستعراض، قدمت كينيا التقارير الدورية التالية: التقارير من الأولي إلى الرابع بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، والتقارير الثالث بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقارير الثاني بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتقارير من الثاني إلى الخامس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتقارير الأولي عن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقارير الثالث والرابع والخامس بشأن اتفاقية حقوق الطفل. وقد نُشرت الملاحظات الختامية لمختلف هيئات المعاهدات على نطاق واسع، وتُفدت إلى حد كبير.

١٤ - أنشطة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية: تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا، واللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، ولجنة إقامة العدالة بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في كينيا. وتقدم هذه المؤسسات إلى الدولة آراءً نقدية بشأن قضايا مختلفة في مجال حقوق الإنسان، وتؤدي دوراً مهماً في الدفع بالبلد قدماً ليصبح دولة أكثر احتراماً لحقوق الإنسان. وتشارك في أنشطة عديدة في مجال حقوق الإنسان، مما يعزز الجهود التي تبذلها الحكومة. وتشمل هذه الأنشطة إذكاء الوعي المدني، والتدريب بشأن قضايا مختلفة في مجال حقوق الإنسان، وإقامة شراكات مع الحكومة لضمان أعمال حقوق الإنسان على نحو هادف. وقد وضعت الحكومة البرنامج المتكامل الوطني للتربية المدنية في كينيا بشراكة مع منظمات دينية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتيسير تقديم التربية المدنية بشأن الأحكام الدستورية، بما فيها شرعة الحقوق، في جميع أنحاء البلد على نحو متكامل وشامل.

١٥ - الالتزامات والتعهدات الطوعية: تواصل كينيا، تماشياً مع التعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها دعماً لترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، الدفاع عن حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ ومعايير مشتركة عالمياً مثلما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، اتخذت كينيا خطوات هامة من أجل تطوير آليات شتى لدعم مبادئ المساواة والوفاء الاجتماعي، والتسامح وعدم التمييز، وتيسير اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الطفل والمرأة والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المحرومة.

١٦ - التعاون مع آليات حقوق الإنسان: تواصل كينيا تعاونها بشكل كامل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومنذ تقديم تقريرها الأخير، استجابت كينيا لطلبات جميع المقررين الخاصين لزيارة كينيا من أجل رصد حالة تنفيذ المعاهدات.

رابعاً - التقدم المحرز في إطار متابعة الاستعراض السابق

١٧ - لقد قبلت كينيا مائة وتسعاً وأربعين توصية خلال استعراضها الأول في عام ٢٠١٠. ويسلط الجزء التالي من التقرير الضوء على حالة تنفيذ التوصيات المقبولة. وجمعت هذه التوصيات ضمن مجالات مواضيعية واسعة بناء على اتفاق بين الحكومة والجهات الأخرى المعنية بالاستعراض الدوري الشامل.

ألف - الإصلاحات القضائية

١٨ - تضمن تقرير فرقة العمل المعنية بالإصلاحات القضائية، الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠، توصيات واسعة النطاق تهدف إلى عصنة الجهاز القضائي وإعادة هيكلته من أجل ضمان الكفاءة والفعالية والشفافية في إقامة العدالة. وقد نفذت الحكومة إلى حد كبير جميع توصيات فرقة العمل المتماشية مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأدى الدستور الجديد أيضاً إلى اعتماد تشريعات حاسمة وتدابير إدارية عززت بشكل كبير النزاهة والكفاءة والشفافية في الجهاز القضائي، وحولته إلى مؤسسة مستقلة قادرة على إقامة العدالة وكبح الإفلات من العقاب ودعم شرعة الحقوق وإنفاذها على نحو فعال.

١٩ - ووضعت السلطة القضائية، من خلال إطار تغيير السلطة القضائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، استراتيجيات شتى بغرض تعزيز فرص اللجوء إلى العدالة والإسراع في تحقيق العدل. وقد سُجلت نتائج إيجابية تشمل ما يلي: زيادة في عدد القضاة؛ وبناء محاكم إضافية؛ واستحداث محاكم متنقلة؛ وتخفيض تكاليف الخدمات القضائية؛ وإنشاء نظام فعال للمعلومات العامة بشأن اختصاص المحاكم ورسومها وحداولها الزمنية وميثاق المتقاضين.

٢٠ - وتشمل التدابير الأخرى المتخذة مسبقاً ما يلي: إنشاء مكتب الاستشارات في كل محكمة لمساعدة المتقاضين بتمثيلهم في إجراءات المحكمة؛ وتبسيط إجراءات المحكمة؛ وإنشاء مكاتب رعاية الزبائن في كل محكمة. وأنشأت السلطة القضائية أيضاً محاكم خاصة للأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. وهناك خطط في مرحلة متقدمة بشأن إقامة محاكم المنازعات الصغيرة ومحاكم لمرتكبي الجرائم البسيطة. وكان التغيير الجذري هو إنشاء السلطة القضائية آليات لتعزيز وتيسير الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات.

٢١ - وأنشئ مجلس فرز القضاة وأعضاء المحاكم بموجب القانون المتعلق بمجلس فرز القضاة وأعضاء المحاكم لعام ٢٠١١ للتحقق من مدى أهلية جميع القضاة وأعضاء المحاكم، الذين كانوا على رأس عملهم في تاريخ بدء نفاذ دستور كينيا الجديد، للاستمرار في العمل وفقاً للقيم والمبادئ التي ينص عليها الدستور. ويحق لجميع القضاة وأعضاء المحاكم، الذين اعتبروا غير مؤهلين، الحق في الطعن في هذا القرار أمام المحكمة العليا.

٢٢- وأدى الاستثمار المكثف في القدرات التكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والبشرية المتنامية إلى زيادة الكفاءة في الجهاز القضائي. وتشمل التدابير الإصلاحية الرئيسية الأخرى ما يلي: إنشاء المجلس الوطني لإقامة العدالة، الذي يساهم في توحيد قطاع عدالة في خدمة الشعب، مع احترام قيم المسؤولية المشتركة والترايط والخدمة والمبادئ الدستورية والمساءلة المتبادلة.

باء- إصلاحات الشرطة

٢٣- أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بإصلاحات الشرطة، المنشأة في عام ٢٠٠٩. وقد سُنّت عدة تشريعات أساسية لتوفير إطار لإصلاح خدمة الشرطة وتغييرها في كينيا. وهذه التشريعات هي: قانون اللجنة المعنية بخدمة الشرطة الوطنية لعام ٢٠١١، وقانون خدمة الشرطة الوطنية لعام ٢٠١١، وقانون الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة لعام ٢٠١١. وعلى سبيل المثال، يوفر إنشاء الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة فرصة لتولي جهة مدنية المهمة الضرورية المتمثلة في مراقبة خدمة الشرطة. كما تنشئ هذه القوانين أيضاً إطاراً لتقييد الشرطة بالمعايير الدستورية والدولية الصارمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي الوقت الراهن، يخضع جميع أفراد الشرطة لعملية فحص وفقاً لمجموعة من الضوابط المتعلقة بالمهنية والنزاهة وسجل الأداء والأهلية من الناحية النفسية. وقد فُحصت حتى الآن سجلات ١٩٦ فرداً من أفراد الشرطة. واستفاد ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة من دورات التدريب والتوعية بشأن منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وبشأن أطر وطنية ودولية مختلفة تحظر استخدام التعذيب.

٢٤- وما من شكاوى تقدم ضد الشرطة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان إلا ويحقق فيها ويلحق مرتكبو تلك الانتهاكات في حال ثبت إدانتهم. وتضطلع وحدة الشؤون الداخلية بمسؤولية التحقيق مع أفراد الشرطة عندما تُقدّم شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، تنظر الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة أيضاً في الشكاوى الواردة من الجمهور بشأن سوء تصرف الشرطة. وحيثما أثبتت التحقيقات تورط شرطي في قضية ما، تعين إحالة المسألة إلى مكتب مدير النيابة العامة. وقد أُعد مشروع قانون الخدمة الوطنية لقضاة الوفيات لعام ٢٠١١، الذي من شأنه أن يزيد من تعزيز التحقيقات في الوفيات الناجمة عن أفعال إجرامية عنيفة، أو عمليات القتل خارج نطاق القضاء، أو الوفيات في السجن أو أثناء الحبس الاحتياطي.

جيم- إصلاحات السجون

٢٥- يشكل مشروع قانون الأشخاص مسلوبو الحرية لعام ٢٠١٤ واحداً من مشاريع القوانين الدستورية المعروضة حالياً على الجمعية الوطنية. ويرسخ مشروع القانون هذا الإصلاحات المختلفة التي جرت في إدارة السجون، ويفرض عقوبات قاسية على الموظفين الذين يعرضون الأشخاص مسلوبو الحرية للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومنذ أن بدأ

تنفيذ إصلاحات السجون في عام ٢٠٠٨، أحرز تقدم كبير لا سيما فيما يخص إعادة تأهيل السجناء، والسكن، والرعاية الصحية، والنقل، والرفاه العام لصالح الموظفين والسجناء على حد سواء. وشيد ١١ سجنًا إضافيًا منذ عام ٢٠١٠ ويجري باستمرار ترميم جميع السجون القديمة. وقُدِّم لجميع السجناء (٥٥ ٠٠٠ سجين) زي موحد جديد ويستفيدون من نظام غذائي متوازن، وأدخلت تحسينات على مرافق النظافة في جميع السجون، وتقدّم لجميع السجناء الفوط الصحية، ويوجد في كل سجن مرفق صحي يعمل فيه موظف صحي داخل السجن وخارجه للعمل في خدمة المجتمع المحلي. وقد أدت السلطة القضائية وإدارة مراقبة السلوك دوراً كبيراً للغاية في الحد من الاكتظاظ في السجون عن طريق استخدام عقوبات غير احتجازية.

٢٦- وتطبق الحكومة أيضاً سياسة لتدريب جميع موظفي السجون على المبادئ الدستورية وإعمال حقوق الإنسان. وفي الواقع، يستعان بالأخصائيين كالمحامين والمستشارين خلال مرحلة التوظيف من أجل دعم برامج حقوق الإنسان في السجون.

دال - حماية المرأة وتمكينها

٢٧- في كينيا، تتجلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التفاوتات من حيث التمتع بالحقوق الأساسية، والحصول على الموارد والتحكم فيها، والعمالة، والمشاركة السياسية. وينص الدستور الجديد على إجراءات إيجابية مهمة من أجل ضمان الإنصاف والمساواة بين الجنسين في كينيا. ويحظر القانون الأسمى التمييز إزاء أي فرد لأي سبب من الأسباب. وتنص المادة ٦٠ على أن تستند سياسة الأراضي على مبادئ منها مبدأ القضاء على التمييز بين الجنسين في القوانين والأعراف والممارسات المتعلقة بالأراضي وامتلاك الأراضي. وتكفل المادة ٤٥ (٣) من الدستور للزوجين كليهما حقوقاً متساوية في إطار الزواج. وفضلاً عن ذلك، يجب ألا يتجاوز عدد الأعضاء من نفس الجنس المنتخبين أو المعيّنين في الهيئات ثلثي الأعضاء. وتمنح المادة ٢٣٢ (١) فرصاً كافية ومتساوية للرجال والنساء في التعيين والتدريب والتطور على جميع المستويات في الخدمة العامة. وتعد هذه الأحكام بمثابة فآل خير بالنسبة إلى المرأة الكينية التي كان مصيرها التهميش، على مر التاريخ، بفعل المؤثرات الثقافية والمجتمعية.

٢٨- ولاستيفاء الحصة الدنيا للنساء في البرلمان، خصص لهن الدستور ٤٧ مقعداً في الجمعية الوطنية و١٦ مقعداً تشغلها بالتعيين في مجلس الشيوخ. وبعد الانتخابات العامة التي نظمت في البلد في آذار/مارس ٢٠١٣، لم تنتخب سوى ١٦ امرأة لعضوية البرلمان. ولم تفرز أي من النساء اللواتي تنافسن على منصب محافظ أو منصب عضو في مجلس الشيوخ. ومع ذلك، زاد عدد النساء في البرلمان الحادي عشر زيادة كبيرة بفضل الأحكام الدستورية المتعلقة بالمقاعد المخصصة.

٢٩- وتشمل التدابير الإيجابية الأخرى المعتمدة لضمان تمكين المرأة ما يلي:

(أ) اللوائح التنظيمية (المنقحة) المتعلقة بالمشتريات العامة (الأفضليات والتحفيزات) التي تخصص ٣٠ في المائة من جميع العقود الحكومية للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة دون منافسة مع الشركات القائمة. وقد أنشأ فخامة الرئيس صندوق "أويزو" لتمكين النساء والشباب من الحصول على منح وقروض معفاة من الفائدة للاستفادة من حصة الـ ٣٠ في المائة المذكورة أعلاه؛

(ب) قانون الأراضي (القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٢) وقانون تسجيل الأراضي (القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٢) اللذين يزيدان من فرص امتلاك النساء للأراضي واستخدامهن لها، عن طريق الإرث وعن طريق الحيازة الشخصية؛

(ج) القانون الذي سنته كينيا بشأن حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠١١) لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الموجودة في مجتمعات محلية قليلة في البلد، والمعاقبة عليها؛

(د) قانون الملكية الزوجية لعام ٢٠١٣ الذي يكفل المساواة للنساء والرجال المتزوجين إزاء الممتلكات الزوجية من حيث الحق في امتلاكها والحصول عليها والتحكم فيها والتصرف فيها؛

(هـ) قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١١ الذي يشمل ضمانات على المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وسد الفجوة بين الجنسين. وتقدم مدونة قواعد السلوك المنصوص عليها في قانون الأحزاب توجيهات من أجل مراعاة وتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتزام التسامح وتنفيذ الأنشطة السياسية التي تشمل الجميع؛

(و) مدونة قواعد السلوك الانتخابي لعام ٢٠١١ التي تضع قاعدة لتكافؤ فرص المرشحين في الانتخابات التنافسية. وتتضمن هذه المدونة أحكاماً تشجع على جو وثقافة التسامح والتلطف والاحترام، فجميع هذه الأمور تعود بالنفع على مشاركة المرأة في السياسة.

هاء- العدالة الانتقالية

٣٠- لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة: نشر التقرير الختامي لهذه اللجنة في الجريدة الرسمية لحكومة كينيا في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ناقشت الجمعية الوطنية تعديل القانون المتعلق بلجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وأقرته لتمكين الجمعية الوطنية فعلياً من النظر في التوصيات. وقد عُيِّنت اللجنة المشتركة بين الوكالات للنظر في التوصيات وتحديد طبيعة إطار التنفيذ ومداه.

٣١- الأشخاص المشردون داخلياً: ٩٢١ ٦٦٣ شخصاً (٤١٦ ٢٤٥ أسرة) هو عدد المشردين خلال فترة العنف التي تلت الانتخابات في عام ٢٠٠٨. وقد جرى

إقناع ٣٥٠.٠٠٠ شخص منهم بالعودة إلى مزارعهم، وقدمت لهم أشكال مختلفة من المساعدة، بما في ذلك رأس مال لبدء مشروع، وإعادة بناء المنازل المحروقة والمدارس، وتقديم أدوات الزراعة. وأعيد توطين ٨٧٥٤ أسرة في أراضي تمتلكها الحكومة تبلغ مساحتها ٦٣١ ٢٠ فداناً. وحصلت ٨١٧ أسرة من المشردين داخلياً على مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ شلن كيني لكل واحدة لكي تبدأ حياتها من جديد. وجرى إقناع ٣٩٧ كينيا من المشردين الموجودين في أوغندا بالعودة إلى الوطن، تاركين وراءهم ٢٤٣ أسرة في أوغندا. وخلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥، خصّص لوزارة تفويض السلطات مبلغ ٧٠٥ ملايين شلن كيني لتنفيذ الأنشطة التالية: بناء المزيد من المنازل للأشخاص المشردين داخلياً؛ وإجراء عمليات مسح الأراضي، وتنظيم عمليات القرعة، وتوزيع الأراضي على الأفراد المشردين داخلياً. ومع ذلك، تباطأت إجراءات إعادة توطين المشردين داخلياً بسبب عدد من العوامل منها ما يلي: إخفاق الفرز الأولي في تحديد جميع المشردين داخلياً الذين يستحقون أن تشملهم هذه الإجراءات، والنقص في الميزانية والموظفين لمعالجة مسألة التشرد الداخلي. ويتيح قانون الوقاية والحماية والمساعدة فيما يخص المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة لعام ٢٠١٢، إطلاق استجابة قائمة على الحقوق لمواجهة التشرد الداخلي. فهو يتيح إنشاء صندوق خاص بالأغذية والمساكن والإمدادات الطبية والمنح التي تقدم إلى المشردين داخلياً لمساعدتهم على إيجاد سبل عيش جديدة. وتوفر السياسة الوطنية لمنع التشرد الداخلي وتوفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً في كينيا حماية إضافية لهؤلاء.

٣٢- **اللاجئون:** تواصل كينيا الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية اللاجئين، وتستضيف حالياً عدداً كبيراً من السكان اللاجئين في مخيمات اللاجئين في داداب وكاكوما. وعلاوة على ذلك، انضمت كينيا إلى اتفاق ثلاثي الأطراف مع الصومال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتيسير العودة الطوعية للاجئين إلى الصومال. وفي ضوء التغييرات التي جاء بها الدستور، تستعرض الحكومة حالياً التشريعات المتعلقة باللاجئين، وقد اقترحت مشروع قانون اللاجئين لعام ٢٠١٤، الذي ينص على توفير الحماية للمتمسكي اللجوء واللاجئين وأسره من التمييز عند دخول كينيا.

٣٣- **التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية/المحكمة الخاصة:** وُضع الاتفاق الثنائي الموقع عليه بين كينيا والمحكمة في عام ٢٠١٠ موضع التنفيذ بحذافيره، مما يسر دون شك اضطلاع المحكمة بولايتها في البلد.

واو - حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والشهود

٣٤- تقدر الحكومة الدور الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في البلد. وينبغي لأي مدافع تُنتهك حقوقه أن يسجل شكوى لدى مركز للشرطة من أجل تيسير إجراء التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة سبيلاً

آخر يمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من الإبلاغ عن أي تظلمات قد تكون لديهم ضد الشرطة. وفيما يتعلق بحماية الشهود، أصبح لدينا الآن وكالة مستقلة لحماية الشهود.

زاي- منع التعذيب

٣٥- يقدم الدستور ضمانات قوية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجرم قانون خدمة الشرطة الوطنية لعام ٢٠١١ أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي ترتكبها الشرطة. وقد أعد مشروع قانون منع التعذيب لعام ٢٠١٤ من أجل توفير الإطار القانوني اللازم لمنع أفعال التعذيب وسوء المعاملة وحظرها والمعاقبة عليها تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وعُرض مشروع قانون الأشخاص مسلوبو الحرية لعام ٢٠١٤ على الجمعية الوطنية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وهو واحد من القوانين الدستورية التي حُدد لها إطار زمني. ويهدف مشروع القانون هذا إلى إنفاذ الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق المحتجزين، سواء لدى الشرطة أو في السجن.

٣٦- وقد روجعت المناهج التدريبية لأفراد الشرطة، وهي تتضمن الآن التدريب العملي على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر التعذيب وسوء المعاملة. وقد خضع جميع المتدربين بالشرطة منذ عام ٢٠١١ للتدريب في مجال حقوق الإنسان.

٣٧- وتشمل المقترحات التي يتضمنها مشروع قانون الطفل (تعديل) حظر العقوبة البدنية، وأي ممارسة ثقافية تؤدي إلى تجريد الطفل من إنسانيته أو تضرر سلامته البدنية والعقلية.

٣٨- وفتحت مراكز التعافي من العنف الجنساني في أهم المستشفيات العامة في جميع أنحاء البلد لمعالجة قضايا العنف الجنساني. وينص قانون حماية الضحايا لعام ٢٠١٤ على تقديم سبل الجبر والتعويض للضحايا وتوفير حماية خاصة للفئات الضعيفة.

حاء- مكافحة الفساد

٣٩- تعتبر الحكومة الفساد بمثابة تحد رئيسي في سبيل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في البلد. وقد حدد دستور كينيا لعام ٢٠١٠ معايير صارمة للنزاهة والأخلاق والمساءلة. وينص الفصل السادس تحديداً على معايير عالية للنزاهة يتوقع أن يستوفيهما القادة والمسؤولون في القطاع العام. وقد سُن عدد من القوانين لتفعيل الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل وإنفاذها. وأهم هذه القوانين القانون المتعلق بلجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد لعام ٢٠١١ الذي يقضي بإنشاء هذه اللجنة وتكليفها بمكافحة الفساد ومنعه وتعزيز الأخلاقيات والنزاهة.

٤٠ - ويوجد لدى مكتب مدير النيابة العامة والجهاز القضائي وحدات متخصصة لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية ومقاضاتهم. ويتيح قانون القيادة والنزاهة لعام ٢٠١٢ إطاراً لإنفاذ الفصل السادس من الدستور وضمان الامتثال له، في حين ينص قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية على التحقيق في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية والمعاقبة عليها. وبفضل هذا الإطار القانوني والمؤسسي، أجرى البلد تحقيقات وملاحقات بشأن مئات القضايا المتعلقة بالفساد والجرائم الاقتصادية وانتهاك الشروط الأخلاقية المطلوبة من موظفي الحكومة والقطاع العام. واسترجع البلد أيضاً ممتلكات عامة بقيمة ملايين من الدولارات كانت مسروقة ومكتسبة بصورة غير قانونية، وأعادها إلى الوطن. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، استرجعت لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد ممتلكات عامة مكتسبة بصورة غير قانونية تقدر قيمتها بأكثر من ٢,٥ بليون شلن كيني (ما يعادل تقريباً ٣٠ مليون دولار أمريكي) كما حالت دون فقدان ممتلكات عامة بقيمة ٦٢ بليون شلن كيني (ما يعادل تقريباً ٧٣٠ مليون دولار أمريكي) عن طريق إجراء تحقيقات وتدخلات مبركة. وأولى مكتب المدعي العام الأولوية لإنشاء نظام يحمي المبلغين عن المخالفات في إطار مكافحة الفساد.

طاء - حرية الإعلام وحرية التعبير

٤١ - حرية الإعلام: يكرس الدستور حق الشعب في الحصول على المعلومات، وواجب الدولة تقديم المعلومات لمن يطلبها. وقد صيغ مشروع قانون حرية الإعلام لعام ٢٠١٤ ومشروع قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٣، وتعكف الجهات صاحبة المصلحة حالياً على دراستهما. ويضع مشروع القانونين مبادئ تقدمية لحرية الإعلام، فيتضمنان على وجه الخصوص تعريفاً واسعاً للحق في الحصول على المعلومات، وواجب الكشف عن المعلومات المستمدة ليس من الملكية العامة بل من ممارسة الوظائف العامة، والحق في الحصول على المعلومات من هيئات خاصة، وإجراءً واضحاً وبسيطاً للحصول على المعلومات يراعي الحواجز اللغوية ويفرض حداً أدنى من التكاليف، ونظاماً استباقياً وشاملاً للكشف عن المعلومات، والمساءلة العامة لموظفي الإعلام، وحماية المبلغين عن المخالفات. وسيتيح هذان القانونان، بعد سنهما، تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وسيساعدان المواطنين الكينيين على المشاركة بنشاط في عملية صنع القرار. وقد أُخذت مبادرة التبادل المفتوح للبيانات في كينيا في عام ٢٠١٢، وهي الأولى من نوعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعمل هذه المبادرة على نشر بيانات الحكومة وإحصاءاتها في صيغة رقمية على شبكة الإنترنت لتكون متاحة للجميع.

٤٢ - حرية التعبير: لقد طُلب من الحكومة أن تعيد النظر في قوانينها الوطنية المتعلقة بحرية التعبير لمواءمتها مع القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أُعيد النظر في قانون كينيا (المعدل) للمعلومات والاتصالات وقانون وسائط الإعلام لعام ٢٠١٣، وأُصدرا بعد ذلك. وهما الآن معروضان على محكمة للنظر في مدى دستوريتها.

ياء- توجيه دعوات مفتوحة إلى آليات الإجراءات الخاصة

٤٣- تواصل كينيا التعاون على نحو كامل مع الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات من الأمم المتحدة والنظام الأفريقي لحقوق الإنسان. ومنذ تقديم تقريرها الأخير، استجابت كينيا لطلبات جميع المقررين الخاصين لزيارة كينيا من أجل رصد حالة تنفيذ المعاهدات. بيد أن الاستجابة بيسر لهذه الطلبات يعتمد على الاتصال في الوقت المناسب بالوزارة أو الإدارة الحكومية المعنية والتنسيق معها. وقد زار بعض المقررين كينيا خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، منهم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد تشالوكا بياي. وعلى المستوى الإقليمي، استضافت الحكومة أيضاً المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل عقد اجتماع لإذكاء الوعي ودورة استثنائية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

كاف- تدابير عدم التمييز المتخذة منذ الاستعراض

٤٤- تظطلع اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة بدور ريادي في العمليات الرامية إلى تعزيز المساواة وعدم التعرض للتمييز وفقاً للمادة ٢٧ من الدستور. ويتناول قانون المواطنة والهجرة في كينيا لعام ٢٠١١ بعض القضايا المتعلقة بالتمييز التي كانت موضع اهتمام في التشريعات السابقة المتعلقة بقضايا الهجرة. ويسمح القانون حالياً للنساء بنقل جنسيتها إلى أزواجهن وأطفالهن. ويتضمن القانون أحكاماً تقضي بتسجيل جميع الأشخاص عدمي الجنسية. وهناك مجلس للفرز تتمثل مهمته الرئيسية في التحقق ميدانياً من حالة الأشخاص عدمي الجنسية في كينيا، يعمل على إيجاد حلول عملية لمعالجة المسألة، وذلك بالتعاون مع الحكومة. ويقتى التحدي الأكبر أمام حل مشكلة انعدام الجنسية هو عدم الوعي بالهياكل القائمة.

لام- حماية الأطفال

٤٥- يأخذ الدستور على عاتقه المبادئ المعترف بها دولياً فيما يخص حقوق الأطفال، مثل مبدأ مراعاة مصالح الطفل الفضلى، الذي يشكل العنصر الحاسم في كل مسألة متعلقة بالطفل. ويقترح مشروع قانون الطفل (المعدل) تعديلات شتى لمواءمة أحكام هذا القانون مع الأحكام الدستورية. ويوسع نطاق الجرائم التي يُعاقب عليها ليشمل حظر أي معاملة، بما في ذلك أي ممارسات ثقافية، تجرد الطفل من إنسانيته أو تضرر سلامته البدنية والعقلية. ويحدد الدستور سن الثامنة عشرة حداً أدنى للزواج. وتنص المادة ٢ من القانون المتعلق بسن الرشد فضلاً عن ذلك على أن الشخص يصبح راشداً وغير خاضع لأي قيود بسبب السن عندما يبلغ سن الثامنة عشرة. وينص قانون الزواج لعام ٢٠١٤ على حد أدنى إلزامي لسن الزواج هو بلوغ سن ١٨ عاماً

لكلا الزوجين سواء كان الزواج إسلامياً أو عرفياً. ويعتمد مشروع قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٤ أحكاماً تنص على حماية وإغاثة ضحايا العنف المنزلي بمن فيهم الأطفال.

٤٦- ويشكل الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في كينيا أمراً مثيراً للقلق، ومسألة تتعلق بحماية الطفل وتتطلب الأخذ بنهج شامل ومتكامل. والإطار التشريعي الرئيسي الذي يرمي إلى الحد من الجرائم الجنسية هو قانون التصدي للجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٦. وقد وضع مكتب المدعي العام ووزارة العدل دليلاً مرجعياً يوسع نطاق هذا القانون ويقدم معايير وتوصيات بشأن أفضل الممارسات إلى مختلف مقدمي الخدمات الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، نشر رئيس القضاة قواعد المحكمة بشأن الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٤، التي تعالج مخنة الضحايا والشهود أثناء مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية.

٤٧- وتركز خطة العمل الوطنية لكينيا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ على الوقاية، والتوعية، وحماية الضحايا، والإصلاح التشريعي، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، والتدريب، وتبادل المعلومات. وقد أنشئت لجنة استشارية معنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص وبدأت عملها. وتشمل الأطر السياسية الأخرى التي يجري إعدادها مشروع السياسة العامة بشأن عمل الأطفال والسياسة العامة للحماية الاجتماعية.

ميم- الأشخاص ذوو الإعاقة

٤٨- يحظر الدستور أي شكل من أشكال التمييز ضد جميع الأشخاص في أي مكان كان. ويكرّس هذا الموقف نفسه في قانون العمل وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٣. وتنص المادة ١٣ من القانون الأخير على تخصيص ٥ في المائة من جميع الوظائف المؤقتة والطارئة والتعاقدية في القطاعين العام والخاص للأشخاص ذوي الإعاقة. وتلتزم الحكومة بضمان التنفيذ التدريجي للمبدأ القاضي بتخصيص ٥ في المائة على الأقل من مقاعد الهيئات العامة التي تشكل بالانتخاب أو بالتعيين للأشخاص ذوي الإعاقة، مثلما تنص على ذلك المادة ٥٤(٢) من الدستور. وتنص المادة ١٠٠ من الدستور على سن تشريعات لتعزيز تمثيل الفئات المهمشة في البرلمان، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، بحلول عام ٢٠١٥.

٤٩- وتنفذ الحكومة عدة برامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص العمل. ويعمل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية والمنظمات الخاصة. وقد حُدّد سن التقاعد بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمة العامة ببلوغ سن ٦٥ عاماً في حين أن سن تقاعد غيرهم من الموظفين الحكوميين هو ٦٠ عاماً. وعلاوة على ذلك، ترمي السياسة العامة الحكومية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في القطاع العام، وجميع الوزارات الحكومية ملزمة بالإبلاغ سنوياً عن المؤشرات المحددة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عقودها المتعلقة بالأداء.

٥٠- وبدأ صندوق التنمية الوطنية الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي أنشئ بموجب المادة ٣٢ من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (الفصل ١٣٣، من مدونة قوانين كينيا) عمله بصورة كاملة في عام ٢٠١٠، وخصّص له مبلغ ٢٠٠ مليون شلن كيني. ويقدم هذا الصندوق الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم. ويستخدم الصندوق من أجل توفير أجهزة وخدمات معينة تحسن تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير دخولهم الأماكن التي يرتادونها، بما في ذلك تزويدهم بالكراسي المتحركة والعكاز، والأحذية الطبية، والمعينات السمعية، والعصي البيضاء، والمساعدة التعليمية كالمناهج الدراسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أطلقت الحكومة نظاماً للتحويلات النقدية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، يستهدف عشر أسر في كل منطقة. ويُعفى الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً من دفع ضريبة الدخل عملاً بالمادة ١٢(٣) من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتيح لهم دخلاً إضافياً.

نون- توصيات متنوعة/متعددة القطاعات

٥١- تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا لجنة دستورية مستقلة ترمي إلى كفالة التقيد عن كذب بمعايير حقوق الإنسان في كينيا. وفيما يخص ميزانية اللجنة، يجري تصويت منفصل على الصندوق الموحد.

٥٢- إنشاء وكالة مستقلة لحماية الشهود غير خاضعة لأي تأثير سياسي: يقضي قانون حماية الشهود لعام ٢٠٠٨، المعدل بقانون حماية الشهود لعام ٢٠١٠، بإنشاء وكالة مستقلة وقائمة بذاتها لحماية الشهود.

٥٣- وضع اللمسات الأخيرة على السياسة العامة وخطة العمل الوطنيتين بشأن حقوق الإنسان: انتهى مجلس الوزراء من وضع اللمسات الأخيرة على سياسة عامة وخطة عمل وطنيتين بشأن حقوق الإنسان واعتمدهما في عام ٢٠١٢. ومن المقرر نشر السياسة العامة المعروفة الآن باسم "الورقة الفصلية رقم ٣ لعام ٢٠١٤" وعرضها على البرلمان.

٥٤- منظمات المجتمع المدني: تحظى كينيا بمنظمات مجتمع مدني مفعمة بالحياة ونشطة للغاية تضطلع بدور هام في رصد مدى احترام حقوق الإنسان في البلد. وتشارك هذه المنظمات الحكومة في وضع السياسات الإنمائية الوطنية وفي عمليات التنفيذ. وقد اعتمد قانون منظمات الصالح العام في عام ٢٠١٣ ليتيح إنشاء منظمات الصالح العام وتسيير عملياتها، وتعرف هذه المنظمات أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية. ويشكل هذا القانون إطاراً تنظيمياً من المتوقع أن يسمح بتعزيز المساءلة والشفافية في هذا القطاع.

سين - التصديق على المعاهدات والبروتوكولات الاختيارية المتعلقة بحقوق الإنسان

٥٥ - تعمل الحكومة حالياً على تفعيل مكتب مسجل المعاهدات على النحو المنصوص عليه في قانون إبرام المعاهدات والتصديق عليها لعام ٢٠١٢، وغيره من الآليات التي من شأنها تيسير التصديق على المعاهدات والبروتوكولات في كينيا وفقاً لأحكام الدستور.

عين - إلغاء عقوبة الإعدام

٥٦ - بعد الاستعراض الأول للبلد في عام ٢٠١٠ بفترة وجيزة، بدأت الحكومة مناقشات، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا وغيرها من الجهات المعنية، تناولت كيفية إذكاء الوعي بين الكينيين بشأن مسألة إلغاء عقوبة الإعدام. لكن هذه العملية واجهت صعوبات بسبب الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لإنجاز أنشطة التوعية في جميع أنحاء البلد.

فاء - المياه

٥٧ - تعاني كينيا من شح المياه ولذلك تبذل الحكومة جهوداً جبارة ترمي إلى تحسين إدارة المياه في البلد من أجل تعزيز إمكانية الحصول على المياه ومرافق صحية نظيفة. ويكفل الدستور الحقوق في الحصول على المياه النظيفة والأمانة بكميات كافية. وتجري حالياً مراجعة النظام القانوني ونظام السياسة العامة اللذين ينظمان الحق في المياه من أجل مواءمة أحكامهما مع الدستور على النحو التالي:

- ينص مشروع قانون المياه لعام ٢٠١٣ على الكفاءة في إدارة موارد المياه وتطوير خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي؛
- يتعلق مشروع السياسة العامة المائية الوطنية بالحصول على المياه النظيفة والأمانة بكمية كافية؛
- وضعت وزارة البيئة والموارد المعدنية الخطة المائية الرئيسية للحفاظ على مناطق مستجمعات المياه وإدارتها بشكل مستدام من أجل تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق في المياه وتحقيق الأهداف الإنمائية المندرجة في إطار "رؤية عام ٢٠٣٠". وتتضمن الخطة استراتيجيات شاملة ترمي إلى التخفيف من أثر انخفاض مستويات المياه خلال المواسم الجافة.

٥٨ - وتشمل بعض المبادرات الهامة الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة استكمال سد ماروبا في ماشاكوس الذي يتمتع بقدرة تخزينية بنحو ٢,٤ ملايين متر مكعب وقدرة على معالجة كميات من المياه تصل إلى ٥٠٠٠ ملايين متر مكعب، ويبلغ عدد السكان المستفيدين منه ١٠٠٠٠٠٠ نسمة. وفي نيروبي، جرى إصلاح

سد ساسوموا فسمح ذلك باسترداد ١٦ مليون متر مكعب من المياه، الأمر الذي قلّص من نقص المياه في نيروبي بشكل كبير. وفي ناكورو، انتهت أشغال مشروع أولبانتينا للمياه، مما عاد بالنفع على سكان ناكورو وضواحيها. كما انتهت أشغال مشروع إمداد كيسومو بالمياه، الرامي إلى مضاعفة إمدادات المياه لصالح سكان كيسومو، وسيبدأ تشغيله قريباً.

٥٩- وفضلاً عن ذلك، بُني ٩٠٠ سد صغير وحوض مائي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة أساساً، مما أدى إلى تخزين كميات إضافية من المياه تبلغ ١٧ مليون متر مكعب. وحُفر ما يزيد على ١٠٠ بئر في عام ٢٠١٠، مما مكن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إضافي من الحصول على المياه النظيفة في أنحاء مختلفة من البلد. ويجري بناء أربعة سدود متعددة الأغراض ومتوسطة الحجم - هي سد كيسيريان في كاجيادو، وسد أوما في كيتوي، وسد شيماسوسو في كواباتيك، وسد باداسا في مارسايت، ويُتوقع الانتهاء من أشغالها قبل نهاية هذا العام. وتقرر بناء ١٦ سداً آخر متوسط الحجم في إطار الخطة متوسطة الأجل بقدرة تخزينية تصل إلى ٤٠٥ أمتار مكعبة. وقد تقرر أيضاً بناء أربعة سدود أخرى كبيرة على المدى الطويل ويُتوقع الانتهاء من أشغالها بحلول عام ٢٠١٥. وسيتيح ذلك قدرة إضافية تبلغ ٢,٨ ملايين متر مكعب.

٦٠- وتشمل السياسات المقترحة مشروع السياسة العامة الوطنية للري لعام ٢٠١٢، ومشروع السياسة العامة لتخزين المياه، ومشروع السياسة العامة للمياه العابرة للحدود، ومشروع السياسة العامة لاستصلاح الأراضي لعام ٢٠١٢.

ساد- الغذاء

٦١- حكومة كينيا ملتزمة بالعمل على الحد من الجوع وسوء التغذية. وتتيح السياسة العامة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام ٢٠١١ إطاراً شاملاً يغطي الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي وتحسين التغذية. ويعتبر الاعتماد المفرط على الإنتاج الزراعي البعلي السبب وراء ارتفاع أسعار الغذاء بحيث أصبحت في غير متناول السواد الأعظم من الكينيين. ولمعالجة هذه الحالة، وسّعت الحكومة وأصلحت المناطق المروية التي كانت مساحتها تبلغ ٢٠٠ ١١٩ هكتار في عام ٢٠٠٨ لتصبح ٨٠٠ ١٥٣ هكتار في عام ٢٠١٢. وفي دلتا تانا وحدها، اكتسبت المساحة المروية ٦٥٤ ٤ هكتاراً؛ وفي بورا، زادت هذه المساحة من ٨٠٩ هكتارات في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٨ ٣ هكتاراً في عام ٢٠١٢؛ وفي هولوا، أصبحت المساحة المروية ٤١٦ ١ هكتاراً في عام ٢٠١٢ بعدما كانت منعدمة في عام ٢٠٠٨. وشكل انطلاق خطة ري مليون فدان في غالانا/كولالو، في المنطقة الساحلية، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بداية مشروع طموح للقضاء على انعدام الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج عن طريق الانعتاق من الزراعة البعلية.

٦٢- ووضعت وزارة الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك مشاريع شتى سعيها منها إلى التصدي لتحديات الأمن الغذائي. وتشمل هذه المشاريع ما يلي: تعزيز الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية وتزامن الإمداد بالمدخلات (الأسمدة والبذور) مع فترة الإنتاج، فضلاً عن

مشاريع تطوير سوق صغار المنتجين في مجالي تربية المواشي والبيستنة. وتشمل المبادرات الأخرى ما يلي: جمع المياه من أجل إنتاج المحاصيل الزراعية، وزيادة إنتاج الأغذية من خلال مشاريع الزراعة المروية، وتشجيع إنتاج "المحاصيل اليتيمة"، واستخدام الأراضي بفعالية من أجل ضمان استخدام الأراضي بصورة مستدامة ومنتجة.

قاف - التعليم

٦٣- أحرزت الحكومة تقدماً هائلاً في مجال توفير إمكانية التعليم للجميع. ومع ذلك، هناك قلق بشأن نوعية التعليم في كينيا. ومن أجل تحسين نوعية التعليم وتخفيف العبء المالي عن الأسر بأطفال ملتحقين بالمدرسة، زادت المخصصات الرامية إلى ضمان مجانية التعليم في المدارس الثانوية بنسبة ٣٣ في المائة لتبلغ بذلك ٢٨,٢ بليون شلن كيني في الميزانية المالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وزيدت أيضاً مخصصات التعليم الابتدائي المجاني بالنسبة نفسها لتبلغ بذلك ١٣,٥ بليون شلن كيني. وهذه خطوة هامة نحو كفالة مجانية التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بشكل فعلي في غضون السنوات الثلاث القادمة.

٦٤- وخلال السنة المالية الحالية، قُدم مبلغ ٢,٣ بلايين شلن كيني لبرنامج التغذية المدرسية ومبلغ ٤٠٠ مليون شلن كيني للفرط الصحية لضمان عدم تعيّب أي طفل عن المدرسة بسبب الفقر. ويجري تنفيذ المشروع الرائد 'نجا ماروفوكو' (فلنتخلص من جوع) في المدارس في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٦٥- ولمواصلة تحسين جودة التعليم وإمكانية حصول جميع الأطفال الملتحقين بالمدارس على تعليم نوعي، تسعى الحكومة على سبيل الأولوية إلى وضع برنامج شامل للتعليم الإلكتروني. ولتحقيق هذه الغاية، خصص مبلغ إجمالي قدره ١٧,٤ بليون شلن كيني للتعليم الإلكتروني، بما يشمل توفير حواسيب مجهزة للأطفال، وبناء قدرات المعلمين، وإنشاء مختبر حاسوبي لتلاميذ الصفوف من الرابع إلى الثامن في جميع المدارس في كافة أنحاء البلد.

٦٦- وخلال السنوات الأخيرة، سنت الحكومة تشريعات وصاغت سياسات عامة شتى من أجل توجيه العملية التعليمية على مختلف المستويات في البلد. وتعكس الأطر التالية تطلعات الدستور الكيني:

- **قانون التعليم الأساسي (رقم ١٤ لعام ٢٠١٣)** ينظم توفير التعليم الأساسي والتعليم الأساسي الخاص بالكبار في البلد. ويوضح أيضاً أدوار الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات في مجال التعليم على النحو المبين في الملحق الرابع بالدستور. ويشمل أيضاً تعليم الكبار والتعليم المستمر؛

• **قانون الجامعات (رقم ٤٢ لعام ٢٠١٢)** يحدد الإطار اللازم لإصلاحات التعليم العالي التي تشمل إدماج الجامعات الخاصة في هيئة الاختيار المكلفة بانتقاء الطلاب الذين تمولهم الدولة للالتحاق بجامعات عامة وخاصة على حد سواء؛

وقد وضعت أصلاً السياسات العامة التالية:

• **السياسة العامة الإطارية للتعليم والتدريب التي صيغت في عام ٢٠١٢:** توجه الإصلاحات في قطاع التعليم. أما توصيات هذه السياسة، التي تشمل جميع عناصر قطاع التعليم بأكمله، فقد نفذت إلى حد كبير من خلال وضع سياسات واستراتيجيات تتناول ما يلي: الإصلاحات المؤسسية، وإدارة التعليم وتمويله، والمنهاج الدراسي، وتثقيف المعلمين، والتطوير والإدارة، واستراتيجيات جعل التكنولوجيا الرقمية في متناول كل طفل كيني؛

• **السياسة العامة الإطارية الوطنية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، التي صممتها وزارة التعليم في عام ٢٠٠٩:** تتناول بعض المسائل الحاسمة التي تحدد عملية تقديم التعليم الجيد والمناسب للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وتعالج أيضاً مسائل الإنصاف وتحسين البيئة التعليمية في جميع المدارس. وتكفل هذه السياسة جعل التعليم الشامل للجميع حقيقة ملموسة ومن ثم تحسين مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية الوطنية وإشراكهم فيها بشكل عام.

٦٧- ولزيادة الفرص المتاحة للتعليم، دعمت الحكومة بناء مرافق وإصلاح المرافق القائمة وتوفير مدارس داخلية ومتنقلة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

راء- السكن

٦٨- تعهدت حكومة كينيا بكفالة الحق في السكن اللائق ملتزمة عدداً من السياسات والتشريعات والتدخلات البرنامجية. ومن ذلك ما يلي: السياسة الوطنية للإسكان التي يجري مراجعتها حالياً لكي تعكس مقتضيات الدستور الجديد المتعلقة بتوفير السكن اللائق والجيد والميسور التكلفة في المستوطنات البشرية المستدامة؛ ومشروع السياسة الوطنية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع انتشارها الرامي إلى توفير سكن أفضل لا سيما للشباب والنساء؛ ومشروع السياسة الوطنية للبناء والصيانة من أجل ضمان حصول جميع الكينيين، والأشخاص ذوي الإعاقة من باب أولى، على مرافق سكنية أفضل. وتضمن السياسة العامة نهجاً متسقاً فيما يخص صيانة البيئة المبنية لصون معايير الصحة والسلامة والبيئة، وراحة المستخدمين ورفاههم.

٦٩- وتشمل التدخلات المتعلقة بالإسكان ما يلي: مشروع قانون إجراءات الإخلاء وإعادة الإسكان لعام ٢٠١٢، الذي يهدف إلى تحسين الحماية والوقاية من الإخلاء القسري وسبل الانتصاف لصالح جميع الأشخاص الذين يحتلون أراض، بمن فيهم الذين يستحلونها بغير حق وساكنيها بصفة غير قانونية، فضلاً على مشروع قانون الإسكان، والقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالمباني التي تخضع حالياً للمراجعة. ويهدف مشروع قانون الإسكان إلى إيجاد الفعالية في التنسيق والتيسير وبناء القدرات والرصد في قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية، في حين يسعى مشروع قانون المباني إلى إدارة الطريقة التي تشيد بها المباني لضمان السلامة والجودة.

٧٠- وتشمل التدخلات الأخرى وضع إطار من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المساكن الجيدة والميسورة التكلفة؛ وبدء العمل بتكنولوجيات البناء المناسبة والمجدية من حيث التكلفة، مثل اللبنة الطوبية المثبتة المشابكة التي تتيح تخفيض تكاليف مواد البناء بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة؛ وتنفيذ برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة. ولتحقيق هذه الغاية، أنشئ موقع "لانغاتا" للسماح بنقل السكان المقيمين في أحياء غير نظامية، بغية تمهيد الطريق للتجديد. وقد نقلت قرابة ٨٠٠ أسرة من حي كيبيرا - سويتو في هذا الإطار.

شين - التخفيف من حدة الفقر

٧١- يشكل الفقر واحداً من أهم التحديات التي تواجهها كينيا اليوم. ويتجلى بأوضح صورة في النسبة الكبيرة من السكان الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية، وشحاً في الأغذية، وارتفاعاً في مستويات البطالة والبطالة الجزئية، ونقصاً في فرص الحصول على التعليم والأرض والماء والسكن. وتشمل الفئة السكانية الأكثر تضرراً من الفقر النساء والشباب العاطلين عن العمل واليتامى والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمثل هدف رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، المتعلق بالعدل والقضاء على الفقر، في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر إلى نسبة ضئيلة من مجموع السكان. وتشمل الخطوات المتخذة للتخفيف من حدة الفقر في البلد ما يلي:

- وضع تسهيلات ائتمانية: تعتمد الحكومة على المبادرات الجارية لدعم الشباب والنساء من أجل مواصلة تشجيع الشباب على تنظيم المشاريع والابتكار والإبداع. وتُمنح الأولوية لتطوير المهارات وفرص الحصول على القروض لتمكين هذه الفئة من القيام بدور المحرك للنمو وتوليد فرص العمل. وهناك زيادة في فرص الحصول على القروض على نحو يمنح هذه الفئة القدرة المالية اللازمة لتحقيق مشاريعها وتطوير منشآتها الصغيرة. وقد جرى ترشيد صندوق أويزو، وصندوق تنمية مشاريع الشباب، وصندوق مشاريع المرأة لتصبح هذه الصناديق فعالة وذات رؤوس أموال لا بأس بها من أجل الاستجابة لطلبات الشباب والنساء الآخذة في التزايد باستمرار. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، صرف مبلغ ٣٠٠ مليون شلن كيني لصندوق تنمية مشاريع الشباب، ومبلغ ٢٠٠ مليون شلن

- كيني لعمليات صندوق أوزو، الذي سبق أن مُنح ستة بلايين شلن كيني، ومبلغ ٢٠٠ مليون شلن كيني لصندوق مشاريع المرأة؛
- **التحويلات النقدية:** تستفيد أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ أسرة ضعيفة الحال وفقيرة من برنامج التحويلات النقدية، و ١٢٠ ٠٠٠ أسرة من برنامج الأيتام والأطفال الضعفاء، و ٣٣ ٠٠٠ أسرة من برنامج المسنين، و ١٤ ٧٠٠ أسرة من صندوق الإعاقة؛
- **برنامج إنتاجية مؤسسات تربية الأسماك:** أطلقت الحكومة برنامجاً بمبلغ ١,١٢ بليون شلن كيني في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ من أجل بناء ٢٠٠ حوض لتربية الأسماك في ١٤٠ منطقة كخطوة نحو الحد من الفقر من خلال برنامج الحوافز الاقتصادية. وأدى مشروع تربية الأسماك إلى تحسين التغذية في البلد وتوليد أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ فرصة من فرص العمل والدخل. وخلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١، خصصت الحكومة ٢ ٨٦٦ بليون شلن كيني للمرحلة ١١ من برنامج تربية الأسماك. واستُخدمت هذه الأموال لبناء ٣٠٠ حوض لتربية الأسماك في ٢٠ منطقة إضافية، وبناء ١٠٠ حوض إضافي لتربية الأسماك في ١٤٠ منطقة كانت مشمولة في المرحلة ١؛
- **دعم الأسمدة:** يشكل ارتفاع تكاليف المدخلات مثل الأسمدة عائقاً أمام الإنتاج الزراعي في كينيا. وتتدخل الحكومة عن طريق شراء ٤٠ في المائة من احتياجات أسمدة المحاصيل الغذائية التقليدية بالجملة، ثم بيعها للمزارعين بأسعار مدعومة؛
- **مبادرة صندوق تنمية الدوائر المحلية:** حسنت هذه المبادرة تطوير المشاريع والخدمات على المستويات المحلية، بما في ذلك زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة عن طريق نقل المياه بالأنابيب أو حفر الآبار، وتحسين المرافق التعليمية، ودعم سبل العيش القائمة على تربية المواشي والرعي في المجتمعات المحلية. وفضلاً عن ذلك، ومن أجل دعم التنمية وخلق الوظائف على المستوى المحلي، تُخصص مبلغ ٢٨ بليون شلن كيني لصندوق تنمية الدوائر المحلية ومبلغ آخر قدره ٢,٠٣ بلايين شلن كيني لأعمال إيجابية من أجل التنمية الاجتماعية. ويعني هذا أن كل دائرة محلية تحصل على ١٠٠ مليون شلن كيني في المتوسط من أجل إنجاز مختلف المشاريع التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة شعبنا.

تاء- الصحة

٧٢- تشكل السياسة العامة الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠٠٧ الإطار السياسي العام لتحسين حالة الصحة الإنجابية لجميع الكينيين من خلال زيادة إمكانية الحصول على قدم المساواة على خدمات الصحة الإنجابية؛ وتحسين نوعية الخدمات وفعاليتها وكفاءتها على جميع المستويات؛ وتحسين القدرة على تلبية احتياجات الزبائن. وقد وضعت استراتيجية الصحة

الإنجابية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ للتمكين من تحقيق هدف وغايات السياسة العامة الوطنية للصحة الإنجابية. ويقر مشروع قانون الرعاية الصحية الإنجابية لعام ٢٠١٤، المعروض على البرلمان، بالحقوق الإنجابية، ويجدد معايير الصحة الإنجابية. وينص مشروع القانون هذا على الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون تمييز أو إكراه أو عنف. وتشمل التدابير الأخرى المتخذة لمعالجة قضايا المرأة والصحة ما يلي:

- تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن فيهم القابلات في المجتمعات المحلية، وتمكينهم من تقديم رعاية كفؤة أثناء الحمل والولادة؛ وإطلاق خريطة الطريق المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد في عام ٢٠١٠؛ وإنشاء المجلس المعني بمكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من أجل إدكاء الوعي وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمكافحة هذه الممارسة وإسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وخطوة العمل الخاصة بالصحة الإنجابية للمراهقين في كينيا والسياسة العامة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ التي تعترف بأن توفير المعلومات والتثقيف الجنسي أمر مهم بالنسبة إلى المراهقين الذين يحتاجون إلى معلومات دقيقة ومناسبة لتكون اختياراتهم مستنيرة، وليتسنى لهم التمتع بأنماط حياة صحية وإيجابية وتجنب العواقب غير المرغوب فيها، مثل حالات الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي؛ وبدء العمل بنهج قائم على النواتج وهو نظام قسائم تُمنح للفقراء ليتسنى لهم الحصول على خدمات نوعية في بعض المرافق الصحية؛ ومجانبة خدمات الرعاية الصحية الأمومية التي أدت إلى ارتفاع الولادات في المستشفيات منذ عام ٢٠١٣؛
- التحصين في مرحلة الطفولة ثبت أنه الاستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية من أمراض معدية كثيرة. وفي كينيا، تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ٢٣ شهراً الذين تلقوا جميع اللقاحات الموصى بها ٧٧,٤ في المائة. بيد أن النسبة تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تسجل بعض المناطق انخفاضاً في مستويات التحصين مقارنة مع مناطق أخرى. وتبلغ هذه النسبة ٤٨,٣ في المائة في المنطقة الشمالية الشرقية، و ٨٥,٨ في المائة في المنطقة الوسطى و ٧٣ في المائة في نيروبي. وتبقى نسبة التحصين في الأحياء غير النظامية أقل لكن البلد يكتف حملات التحصين في هذه المناطق.

ثاء - الشعوب الأصلية/الأقليات

٧٣- ينص دستور كينيا الجديد على عدة سبل لحماية وتعزيز الحقوق الشخصية والجماعية للشعوب الأصلية. وتعالج القضايا المتعلقة بالمجتمعات المحلية الأصلية في نطاق الفئات الضعيفة والمهمشة. وتلزم المادة ٢٧(٦) الدولة بوضع تشريعات وبرامج للعمل الإيجابي كفيلة بالتخفيف من معاناة الفئات الضعيفة التي تعرضت للتمييز في وقت مضى. وتلزم المادة ٥٦ من الدستور الدولة بضمان تمثيل "الفئات المهمشة" تمثيلاً كافياً على جميع المستويات الحكومية، وتنفيذ

إجراءات إيجابية لصالح هذه الفئات، وتعزيز استخدام لغات الشعوب الأصلية وحرية التعبير عن الثقافات التقليدية. وتنفيذاً لأحكام الدستور، سن البرلمان قانون اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي لعام ٢٠١٢؛ وقانون تسجيل الأراضي لعام ٢٠١٢، وقانون الأراضي لعام ٢٠١٢. ويشكل مشروع قانون أراضي المجتمعات المحلية واحداً من مشاريع القوانين الدستورية المحددة بإطار زمني ويتوقع إصداره بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥. وتقتضي المادة ١٠٠ من السلطة التشريعية سن قانون يعزز تمثيل المجتمعات المحلية المهمشة. وتقر السياسة العامة الوطنية للأراضي لعام ٢٠٠٩ بضعف الأقليات والفئات المهمشة، وتقتضي منح حقوق جماعية في الأراضي وإنشاء هيكل لا مركزي لإدارة الأراضي. وفيما يخص مجتمع الإندورين، عين الرئيس فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لإسداء المشورة بشأن تنفيذ قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتضم فرقة العمل هذه ممثلين عن الوكالات الحكومية المعنية وعن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا وعن حكومة المقاطعة المعنية.

خامساً- الإنجازات

ألف- انتخابات سلمية

٧٤- إن أحد أهم الإنجازات التي تحققت في تاريخ كينيا هو إجراء انتخابات سلمية في كينيا في عام ٢٠١٣. ويكتسي هذا الحدث أهمية خاصة لأن معظم الانتخابات التي جرت في كينيا كانت محفوفة بالنزاعات والاضطرابات. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، خرج الكينيون بأعداد كبيرة، وبنسبة تجاوزت ٨٠ في المائة من الناخبين المسجلين، لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، وحكام المقاطعات، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء البرلمان، وممثلات النساء في يوم واحد. وقد رأى العديد من المراقبين الدوليين أن العملية الانتخابية كانت حرة ونزيهة وذات المصادقية. ويُعزى إجراء انتخابات سلمية إلى العديد من الإصلاحات التي أنجزها البلد، بما فيها إصدار الدستور الجديد، وإنشاء مؤسسات ذات مصداقية من قبيل اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود، وقوة السلطة القضائية واستقلاليتها.

باء- مشاركة الجمهور

٧٥- يقر دستور كينيا بمفهوم مشاركة الجمهور الذي بات في صلب عمليات صنع قرارات الدولة. ومن المسلم به أن مشاركة الجمهور قيمة وطنية هامة ومبدأ للحكومة يجب أن يدرج في كل جانب من جوانب جدول أعمال الحكومة الإنمائي، بما في ذلك عند وضع السياسات العامة والتشريعات، وخلال العمليات المتعلقة بالميزانية. وقد أدى التقيد التام بهذا المبدأ إلى إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار بما في ذلك بتقديم آرائهم بشأن مدى أهلية الأشخاص

المعينين في المناصب العامة. وتؤدي مشاركة الجمهور إلى تعزيز الثقة في الحكومة، وبناء الثقة في المؤسسات العامة الرئيسية، وتعزيز قيم الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات وتحسين جودة رصد السياسات العامة وتقييمها.

جيم- المراقبة المدنية للشرطة

٧٦- يشكل إنشاء الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة بموجب قانون الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة لعام ٢٠١١ إنجازاً عظيماً إذ يلبي الحاجة الماسة إلى وظيفتي مساءلة جهاز الشرطة ورصد أعماله. فالمراقبة المدنية للشرطة أمر إلزامي من أجل مراقبة وحوكمة ديمقراطيتين لقطاع الأمن. ويُسمح للهيئة بتفتيش مباني الشرطة، بما في ذلك مرافق الاحتجاز التي تخضع لسيطرة الشرطة الوطنية. وتكلفت الهيئة أيضاً بالتحقيق في أي حالة وفاة أو إصابة خطيرة حدثت أو يشتبه في أنها حدثت نتيجة إجراءات الشرطة.

دال- فحص سوابق أفراد الشرطة

٧٧- فحص سوابق أفراد الشرطة مطابق للمادة ٢٤٦ من الدستور؛ وتنص المادة ٧(٢) و(٣) من قانون خدمة الشرطة الوطنية على ضرورة خضوع جميع أفراد خدمة الشرطة الوطنية لفحص سوابقهم من أجل تقييم مدى أهليتهم وكفاءتهم للاستمرار في العمل. وترمي عمليات فحص السوابق إلى إبعاد الأشخاص الذين يفتقرون بشدة إلى النزاهة من الخدمة العمومية، بغية استعادة الثقة المدنية واستعادة المؤسسات العامة شرعيتها، فضلاً عن تجميد الهياكل التي ارتكب فيها أفراد انتهاكات جسيمة. وبالتالي، فإن الهدف من عملية فحص سوابق أفراد الشرطة الجارية هو الاحتفاظ بالأفراد النزهاء فقط في هذه المؤسسات العامة.

هاء- الحق في الصحة

٧٨- ألغت حكومة كينيا جميع رسوم الولادة في المرافق العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتشهد كينيا ارتفاعاً في معدل الوفيات المرتبطة بالولادة إذ تسجل ٤٨٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ مولود حي في السنة، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن النساء لا يلدن دائماً تحت إشراف مهنين مهرة في مجال الرعاية الصحية. ولذلك يشكل برنامج الولادة المجانية إنجازاً هاماً لأن جميع النساء الحوامل يستطعن الآن الحصول على الرعاية الصحية، وهو ما نتج عنه انخفاض في معدلات وفيات الأمومة في كينيا. وخلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، زادت الحكومة مخصصات رعاية الأمومة المجانية من ٣,٤٦ بلايين إلى ٤ بلايين لترسيخ المكاسب التي تحققت منذ بداية البرنامج. وبفضل هذا التدخل، زاد عدد الأمهات اللواتي يضعن في المستشفيات من ٤٤ إلى ٦٦ في المائة مما نتج عنه انخفاض شديد في معدلات الوفيات المرتبطة

بالولادة ووفيات الرضع. وانخفض معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل من ١٤ في المائة إلى ٨,٥ في المائة بسبب تزايد أعداد الأمهات اللواتي يتجنبن الولادة في المنزل. وأحد أكبر التحديات القائمة هو ضمان بقاء الأطباء الجدد الذين وظفتهم الحكومة حديثاً وعينوا في مناطق صعبة ومهمشة في مناصبهم. وهناك أيضاً عدد قليل جداً من الممرضات. وقد حاولت الحكومة التصدي لهذه التحديات من خلال تقديم حوافز، مثل تقديم دورات تدريبية عليا بعد سنتين من الخدمة في المناطق النائية مثل توركانا ومارسايت. وجرى توظيف مزيد من الممرضات أيضاً.

واو- تفويض السلطة

٧٩- إن أحد أهم المكاسب التي تحققت بفضل دستور كينيا هو إقامة نظام لتفويض سلطات الحكم. وقد انتقل البلد من حكومة مركزية إلى نظام تفويض سلطات الحكم. وتوجد حالياً ٤٧ مقاطعة، تدير كل منها حكومة خاصة بها. ويعزز نظام تفويض سلطات الحكم الديمقراطية والمساءلة ويحقق مزيداً من الفعالية في تقديم الخدمات إلى الشعب، ويزيد من مشاركة الشعب في المسائل التي تعنيه، ويكفل التوزيع العادل للموارد والخدمات، ويعترف بالتنوع، ويحمي الأقليات والمجتمعات المحلية المهمشة. وقد أصدر البرلمان شتى ترمي إلى وضع استراتيجيات بشأن إطار التنفيذ، وبعتماد هذه الاستراتيجيات يمكن تحقيق أهداف نظام تفويض السلطة.

زاي- صندوق المعادلة

٨٠- قضى الدستور بإنشاء صندوق للمعادلة من أجل تعجيل وتيرة تنمية مناطق في كينيا لا تزال متخلفة عن الركب ويرجع ذلك في المقام الأول تعرض هذه المناطق تاريخياً للإجحاف. وقد ساهم هذا الصندوق، الذي تديره اللجنة المعنية بتخصيص الإيرادات، مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية إلى المناطق المهمشة في البلد. وسيستمر وجود الصندوق لمدة ٢٠ عاماً، ويبلغ معدل مخصصاته ٠,٥ من الدخل القومي.

حاء- المساواة بين الرجل والمرأة

٨١- رغم تجاوز نسبة النساء ٥٠ في المائة من مجموع سكان البلد، يظل تمثيلهن ضعيفاً بين الناخبين والزعماء السياسيين والمسؤولين المنتخبين وأيضاً في المناصب التي يشغلها أصحابها بالتعيين أو بالتوظيف سواء في المستويات الدنيا أو العليا. وينص الدستور على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية ومجالس المقاطعات على الأقل من أحد الجنسين. ومن أجل استيفاء الحصة الدنيا للمرأة، يخصص الدستور للنساء ٤٧ مقعداً في الجمعية الوطنية

و١٦ مقعداً في مجلس الشيوخ. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة تمثيل النساء في البرلمان في كينيا ٢١ في المائة، وهي أعلى نسبة في تاريخ البلد. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة أقل من عتبة ٣٠ في المائة الموصى بها في الدستور.

سادساً- التحديات والقيود

ألف- الأمن القومي

٨٢- واجهت كينيا تحديات في سبيل تعزيز الأمن القومي بسبب موجة من الهجمات الإرهابية. وكان لهذه الهجمات أثر سلبي على نمو الاقتصاد. وقد عانى قطاع السياحة من نكسات كبيرة مع إصدار عدة بلدان تحذيرات لمواطنيها من السفر إلى كينيا. وأغلقت بالفعل بعض القنصليات والسفارات ونُقل موظفوها إلى أماكن أخرى. وتتخذ كينيا تدابير لمكافحة الإرهاب تشمل إصدار قانون منع الإرهاب، وقانون منع الجريمة المنظمة، مع حرصها في الوقت نفسه على احترام ضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور. وتشارك كينيا أيضاً في البعثة الأفريقية في الصومال لإرساء النظام في الصومال، حيث يجري التخطيط لمعظم الأنشطة الإرهابية التي تستهدف كينيا.

باء- التطرف

٨٣- ثمة تهديد خطير يواجهه الأمن القومي الكيني هو تزايد التطرف الإسلامي في أوساط الشباب الكيني بتأثير من حركة "الشباب"، التي أوجدت لها موطئ قدم في كينيا ونظام دعم سري لدى السكان في شمال شرق كينيا، ونيروبي، ومنطقة الساحل. وقد استغلت الحركة ارتفاع مستويات بطالة الشباب والفقر في البلد. وسيكون لبرامج التمكين الاقتصادي القائمة بالفعل ونظام تفويض السلطة أثر إيجابي من خلال خلق فرص للشباب.

جيم- البطالة

٨٤- تظل البطالة أحد أكبر التحديات المستعصية التي كان على كينيا مواجهتها طيلة فترة ما بعد الاستقلال للنهوض بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. لقد شهدت كينيا، في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١، معدل بطالة بلغ في المتوسط ٢٢,٤٣٠ في المائة، ووصل في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١١ إلى أعلى مستوى له وهو ٤٠ في المائة. وتبين إحصاءات بطالة الشباب في كينيا أن ٦٠ في المائة من السكان الكينيين هم دون سن الثلاثين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في كينيا حوالي ٤٠ في المائة، كان ٦٤ في المائة منهم شباباً. وقد اتخذت كينيا التدابير اللازمة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحفاظ على معدلاته في مستويات عالية من أجل خلق

فرص عمل للقوى العاملة عن طريق الحد من تكاليف الأعمال التجارية، وتقليص مخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر السياسية، وتبسيط عمليات تسجيل الشركات، وتحسين الحوكمة، وتحسين الهياكل الأساسية المادية، والحد من الجريمة.

دال - الفقر والجوع

٨٥- على الرغم من النمو المطرد للاقتصاد، فإن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، على أقل من دولار واحد في اليوم. والأشد ضعفاً هم الأسر والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الحضرية الفقيرة، وفي الأراضي القاحلة في شمال كينيا، وفي مناطق البلد الأكثر تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد ساعدت استراتيجية تنشيط الزراعة (٢٠٠٤-٢٠١٤) على تحسين الإنتاجية الزراعية على المستوى الأسري مما أدى إلى زيادة الأمن الغذائي للفقراء. وترمي المبادرات الوطنية مثل نجا ماروفوكو كينيا وكيليمو بياشارا، التي تندرج في إطار مجموعة الحوافز الاقتصادية، إلى تحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الغذائي لدى الأسر المشاركة في هذه المبادرات.

هاء - الفساد

٨٦- تواصل حكومة كينيا التصدي للفساد، الذي يؤثر تأثيراً سلبياً في أعمال الحقوق بشكل فعلي. وتؤدي ممارسات الفساد إلى استدامة التمييز، وتحول دون أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على نحو كامل، وتنتهك الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. وضمن الاستراتيجيات الأخرى المشار إليها سابقاً، منحت الحكومة الأولوية لوضع سياسة وطنية لمكافحة الفساد كإطار يمكن من خلاله شن الحرب على الفساد.

واو - تدهور البيئة

٨٧- يواجه الحق في بيئة نظيفة تحدياً كبيراً يتمثل في التعدي الواسع النطاق على الغابات. فالغابات الكينية تعاني من زيادة في الطلب على المنتجات والخدمات، ومن المنافسة مع الاستخدامات الأخرى للأراضي، ومن سوء الإدارة. وإحدى هذه الغابات هي مجمع غابات ماو، التي تشكل أكبر منطقة لمستجمعات المياه في كينيا. وسنت الحكومة قانون الحفاظ على الغابات وتنظيمها لعام ٢٠١٤ الذي ينص على تحديد جميع الموارد الغابية وتنميتها وإدارتها بشكل مستدام، بما في ذلك الحفاظ عليها وترشيدها واستخدامها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

زاي- نظام تفويض سلطات الحكم المنشأ حديثاً

٨٨- واجه التنفيذ الفعال لنظام تفويض سلطات الحكم عدداً من التحديات، منها مثلاً الصراعات على السلطة وانعدام الفعالية الملاحظ في تولي المسؤوليات في حكومات المقاطعات مما أسفر في كثير من الأحيان عن عزل محافظين ورؤساء، والتحويل البطيء للأصول والديون من الحكومة الوطنية إلى حكومات المقاطعات، ويتبين أيضاً أن تخصيص الإيرادات مسألة صعبة بسبب عدم وجود أساس مشترك منطقي نسبياً لتوزيع الإيرادات. وتساعد الحكومة المقاطعات في تعزيز نظمها العامة للإدارة المالية بغية ترشيد استخدام الموارد العامة. وتجري الحكومة مزيداً من التدريب والتثقيف بشأن تفويض السلطة لكي تكون لدى جميع الأطراف الفاعلة فكرة موحدة عن مفهوم تفويض السلطة ومبادئه المنصوص عليها في الدستور.

حاء- مشاركة المرأة في السياسة

٨٩- خلال الانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٣ لم تتحقق قاعدة المساواة بين الجنسين. ولم تحصل النساء إلا على ٤,١٣ في المائة، وهي نسبة لم تبلغ "عتبة الثلث المنصوص عليها في الدستور". ورأت المحكمة العليا أن هذا المطلب الدستوري سوف يتحقق تدريجياً، وأصدرت مرسوماً يقضي بإنشاء آلية لهذا الغرض، بحلول ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. وعين فريق عامل لوضع إطار قانوني ملائم كفيل بتيسير الامتثال للأحكام الدستورية المتعلقة بقاعدة الثلثين من أحد الجنسين فيما يخص تمثيل النساء في المناصب التي يشغلها أصحابها بالانتخاب وبالتعيين.

طاء- الحصول على الرعاية الصحية

٩٠- على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية وتوافرها، ما زال الحصول على خدمات الرعاية الصحية يشكل تحدياً في كينيا. وحتى الآن لا يستطيع السواد الأعظم من الكينيين الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بسبب الفقر والهيكل الأساسية الصحية غير الكافية وغير الموزعة توزيعاً عادلاً، نظراً لاستقرار الموظفين الطبيين الحكوميين بكثافة شديدة في نيروبي وغيرها من المناطق الحضرية، وعدم كفاية الأدوية والإمدادات الطبية المتاحة.

سابعاً- الأولويات الوطنية الرئيسية

ألف- الخطة الثانية المتوسطة الأجل

٩١- في إطار رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، وخطة البلد الاقتصادية، تهدف كينيا إلى أن تصبح بلداً متوسط الدخل، آخذاً في التصنيع على نحو سريع بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تمنح جميع مواطنيها حياة

ذات نوعية عالية. وتحدد الخطة الثانية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، السياسات والبرامج والمشاريع التي تنفذها الحكومة من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل للجميع. ويشكل تطوير هياكل النقل الأساسية إحدى الأولويات الرئيسية في إطار الخطة الثانية المتوسطة الأجل. وتكتسي هياكل النقل الأساسية أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، إذ تعزز التجارة وتحسن إمكانية الحصول على السلع والخدمات والفرص الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى بناء ميناء لامو، وممر جديد للنقل نحو جنوب السودان وإثيوبيا، وسكك حديدية جديدة مستوفية للمقاييس النموذجية. وبمجرد اكتمال هذه المشاريع، ستحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وستساهم بالتالي في التخفيف من حدة الفقر.

باء- تفويض السلطة

٩٢- الحكومة ملتزمة بكفالة انتقال سريع وفعال إلى حكومة على مستويين، ستضطلع حكومات المقاطعات في إطارها بالمسؤولية الكاملة عن المهام المنوطة بها بموجب الدستور. وسوف يجري التشجيع على عملية تفويض السلطات، بوصفها استراتيجية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، وتحسين الحوكمة، وتوزيع الموارد بشكل عادل.

جيم- الحماية الاجتماعية

٩٣- سيخصّص مزيد من الموارد للحماية الاجتماعية بما في ذلك التحويلات النقدية إلى الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع. وستخصص الحكومة مزيداً من الموارد للمؤسسات التي يقودها الشباب والنساء.

دال- الصناعة الاستخراجية في كينيا

٩٤- من المتوقع أن يؤدي اكتشاف رواسب نفطية وغازية ومعدنية يمكن استغلالها تجارياً، في كينيا في عام ٢٠١٢، إلى دفع النمو الاقتصادي للبلد قدماً وتقريبه من تحقيق أهداف رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠. وإذ تدرك الحكومة ما للصناعات الاستخراجية من إمكانات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية، فهي تحرص على ضمان سير عملية استكشاف هذه المعادن في ظل المراعاة التامة لحقوق الإنسان الخاصة بالمجتمعات المحلية، وللاقتصاد الوطني كي يعود ذلك بالنفع على جميع الكينيين. ومن هذا المنطلق، تعكف الحكومة على وضع أطر سياسية وتنظيمية وتشريعية متينة تسمح باعتماد الممارسات الجيدة التي تكفل عدم تضرر المجتمعات المحلية من حيث تقاسم الإيرادات والاستفادة من الوظائف والتعويضات والخدمات الصحية وخدمات النقل. ومن المتوقع أن يؤثر النمو والازدهار اللذان سينجمان عن هذه التطورات تأثيراً إيجابياً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

هاء- السياسة العامة وخطة العمل الوطنيتين بشأن حقوق الإنسان

٩٥- أعطت الحكومة الأولوية لتنفيذ السياسة العامة وخطة العمل الوطنيتين بشأن حقوق الإنسان تنفيذاً كاملاً من أجل ضمان تحقيق غايات معينة في مجال حقوق الإنسان بشكل ملموس على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات، وذلك بهدف تحسين احترام حقوق الإنسان ومراعاتها وحمايتها وتعزيزها وإعمالها في كينيا. ومعنى ذلك أن الحكومة ستحرص، على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، على جعل جميع السياسات والبرامج قائمة على احترام الحقوق.

واو- البرنامج الوطني للمساعدة القانونية والتوعية بالحقوق

٩٦- تلتزم الحكومة بإنشاء إطار مؤسسي وتشريعي لتقديم خدمات المساعدة القانونية والتوعية بالحقوق بتكلفة ميسورة للجميع. وقد أعد بالفعل مشروع قانون المساعدة القانونية والسياسة الوطنية للمساعدة القانونية. ويجري منذ بعض الوقت تنفيذ البرنامج الوطني للمساعدة القانونية والتوعية بالحقوق على أساس تجريبي. وستركز الحكومة على تنفيذ هذا البرنامج في جميع أنحاء البلد لضمان تمكّن جميع أفراد الشعب من اللجوء إلى العدالة.

ثامناً- تطلعات الدولة فيما يتعلق ببناء القدرات وطلباتها، إن وُجدت، لتلقي المساعدة التقنية والدعم

٩٧- تطلب حكومة كينيا الدعم في المجالات التالية:

- الدعم من أجل تنظيم حملات التوعية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن إلغاء عقوبة الإعدام؛
- تدريب المسؤولين الحكوميين على الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في مجالي البرمجة والتخطيط من أجل بناء قدراتهم على تقديم الخدمات بشكل هادف؛
- مزيد من الدعم الدولي من أجل توفير الخدمات للاجئين الذين تستضيفهم كينيا.